



الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات
رئيس مجلس الإدارة
السيد المهندس / عصام محمود النجار



تطوير منظومة التجارة الخارجية وتعزيز كفاءة الرقابة

- في إطار التوجهات الاستراتيجية للدولة نحو تطوير منظومة التجارة الخارجية وتعزيز كفاءتها، اضطلعت الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بدور محوري خلال العام السابق في تنفيذ حزمة متكاملة من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية والفنية، استهدفت رفع كفاءة منظومة الاستيراد والتصدير، وتيسير الإجراءات، وتعزيز الثقة في منظومة الرقابة المصرية وفقاً للمعايير الدولية المعتمدة.
- وقد شملت هذه الجهود تطوير السياسات واللوائح المنظمة لعمل الهيئة، وتحسين إجراءات الفحص وإصدار شهادات الفحص والمطابقة ، والتوسع في الخدمات المقدمة لمجتمع الأعمال، إلى جانب تعزيز البنية التحتية المعملية وإنشاء وحدات فنية متخصصة لمواكبة متطلبات الأسواق الخارجية، الأمر الذي انعكس إيجاباً على مؤشرات التجارة الخارجية وزيادة القدرة التنافسية لل الصادرات المصرية.
- ويأتي العام الحالي امتداداً لما تم تحقيقه من إنجازات، حيث تركز الهيئة على تعميق مسارات التطوير المؤسسي والتقي، واستكمال تحديث الإطار التنظيمي، ودعم التحول الرقمي، وتوسيع نطاق الخدمات، بما يسهم في دعم المصدرین وتيسير حركة التجارة، وتعزيز التكامل مع الجهات الوطنية والدولية ذات الصلة.



الإطار القانوني والتنظيمي للهيئة



القوانين واللوائح والقرارات المنظمة لعمل الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات



١. قانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاتها.

٢. قانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٢ بسجل المستوردين والمعدل بقانون ٧ لسنة ٢٠١٧ ، والقانون رقم ٩ لسنة ٢٠١٧ ، والقانون ١٧٣ لسنة ٢٠٢٣ باستثناء قيد الشركات المملوكة للأجانب بنسبة مساهمة تزيد عن (٤٩%) ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٨٤٦ لسنة ٢٠١٧ .

٣. قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون تنظيم أعمال الوكالة التجارية وبعض أعمال الوساطة التجارية والمعدل بالقانون رقم ٢١ لسنة ٢٠٢٢ بإضافة تنظيم نشاط الوساطة العقارية ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٨٢ والمعدلة بالقرار الوزاري رقم ٥٩٣ لسنة ٢٠٢٥ .

رؤى و استراتيجية الهيئة

إستراتيجية الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

الرسالة

تطوير الخدمات والبنية التحتية لكافة أنشطة العمل بالهيئة باستخدام أحدث النظم والوسائل التكنولوجية وأجهزة الاختبار والمعامل المتقدمة، ورقمنه وحوكمة جميع الخدمات والإجراءات وتطبيق كافة نظم ومتطلبات الجودة والاعتماد الدولي وتنيمه مهارات الموارد البشرية.



الاستدامة

رفع جودة المعامل الغذائية والكيميائية والمعامل الصناعية وتقنيات المعلومات وبرامج التدريب للعاملين بما يدعم التنمية المستدامة



بيئة إبتكارية

ترسيخ ثقافة الإبتكار في بيئة العمل والتدريب المستمر على أحدث أساليب الفحص والمراجعة



بيئة عمل داعمة

ضمان تقديم كافة الخدمات الإدارية وفق معيار الجودة والكفاءة والشفافية توفير أحدث الأجهزة المعملية للفحص والمراجعة



التنافسية

رفع كفاءة العاملين بالهيئة وإعتماد إختبارات الفحص محلياً ودولياً

الرؤية

هيئة رقابية رائدة محلياً وعالمياً في تقديم خدمات إلكترونية رقمية متقدمة لكافة مجالات تقييم المطابقة والرقابة النوعية للسلع والمنتجات لحماية المستهلك المصري وتعزيز القدرات التنافسية للسلع والمنتجات المصرية بالأسواق العالمية وتعزيز التجارة الخارجية

الابتكار والتميز المبادرة والإبداع العمل الجماعي التركيز على المتعاملين الشفافية والنزاهة التعليم والانتماء





التطوير المؤسسي والتشريعي



تعديل وتحديث اختصاصات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

في إطار توجه الدولة نحو تطوير منظومة التجارة الخارجية، وتعزيز كفاءة الرقابة وتيسير حركة الصادرات والواردات، صدر قرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٦ لسنة ٢٠٢٦ بتعديل وتحديث اختصاصات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، وذلك اتساقاً مع المتغيرات الاقتصادية والتجارية الدولية، ودعمًا لدور الهيئة في إحكام الرقابة على السلع المتدولة :

١. الاختصاصات الواردة في القوانين أرقام ١١٨ لسنة ١٩٧٥ و ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ و ١٥٥ لسنة ١٩٨٢ و ٢٠٠٢ لسنة ١٩٨٢ المشار إليها.

٢. إصدار شهادات المطابقة للسلع المصدرة طبقاً للمعايير الدولية .
٣. إصدار سجلات المستوردين والمصدرين والوسطاء التجاريين والمكاتب العلمية ومستلزمات الإنتاج وأى من السجلات التي تدخل ضمن اختصاصات الهيئة بموجب القوانين واللوائح والقرارات المنظمة في ذلك الشأن.
٤. تحديد وعقد الندوات والدورات التدريبية الخاصة بمنح شهادات مزاولة مهنة الاستيراد والتصدير والوساطة التجارية وأى من الإختصاصات الأخرى التي تدخل ضمن اختصاصات الهيئه.
٥. اقتراح وإبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات الخاصة باستيراد وتصدير وتداول السلع الخاضعة لرقابة الهيئة .
٦. مراجعة إعداد الإحصائيات الخاصة بال الصادرات والواردات المصرية وذلك بعد التنسيق مع الجهات ذات الصلة .
٧. إصدار شهادات المنشأ للم المنتجات محلية الصنع، وذلك للدول المبرم معها اتفاقيات تفضيلية، وبمراعاة الأحكام الخاصة ب الصادرات المنافق الحرّة.



مؤشرات التجارة الخارجية خلال عام ٢٠٢٥
مقارنةً بالعام السابق



■ الأداء العام للتجارة الخارجية غير البترولية خلال عام ٢٠٢٥ مقارنةً بالعام السابق



الواردات غير البترولية

عام ٢٠٢٤

٧٩,٣٧٦ مليار دولار

عام ٢٠٢٥

٨٣,٠١٤ مليار دولار



نسبة نمو %٥

ال الصادرات غير البترولية

عام ٢٠٢٤

٤١,٥٠٧ مليار دولار

عام ٢٠٢٥

٤٨,٥٦٧ مليار دولار



نسبة نمو %١٧

تحسن مقدار العجز في الميزان التجاري من ٣٧,٨٦٩ مليار دولار بعام ٢٠٢٤ إلى ٣٤,٤٤٧ مليار دولار بعام ٢٠٢٥، بنسبة بلغت نحو %٩



■ اهم الاسواق المستقبلة للصادرات المصرية خلال العام ٢٠٢٥ مقارنةً بالعام السابق

نسبة النمو

٢٠٢٥

٢٠٢٤

%119

٧,٠٢٤ مليار دولار

الامارات

%1-

٣,١٩٠ مليار دولار

تركيا

%١١-

٣,٠٤٤ مليار دولار

السعودية

%20

٢,٨١١ مليار دولار

ايطاليا

%٢١

٢,٧٢٨ مليار دولار

أمريكا





■ أعلى عشر سلع مصرية تم تصديرها خلال عام ٢٠٢٥

١٠ - شاشات المونيتور

٧٥٠ مليون دولار



٨ - فواكه وثمار قشرية

٧٥١ مليون دولار



٩ - أسلاك من نحاس نقى

٨٠٠
مليون دولار



٧ - أسمنت

٨٧٥
مليون دولار



٦ - بدل بليزرات

٩١٣
مليون دولار



٥ - حمضيات طازجة

١,٠٤٤
مليون دولار



٤ - مواد ناتجة
عن زيت النفط أو
الزيوت الخام

١,٥٧٠
مليار دولار



٣ - أسلاك
وكابلات معزولة

١,٧٤٠
مليار دولار





بيان الصادرات السلعية غير البترولية موزعة على المجالس خلال عام ٢٠٢٥ مقارنةً بالعام السابق

نسبة النمو

٢٠٢٥

٢٠٢٤

المجالس التصديرية

↑ %37

١٤,٨٨٠ مليار دولار ١٠,٨٧٢

مواد البناء



-١

↑ %7

٩,٤١٩ مليار دولار ٨,٧٨٤

المنتجات الكيماوية والأسمدة



-٢

↑ %11

٦,٨٠٣ مليار دولار ٦,١٠٩

الصناعات الغذائية



-٣

↑ %13

٦,٤٦٨ مليار دولار ٥,٧١٩

السلع الهندسية والإلكترونية



-٤

↑ %0.5

٤,٦٩٢ مليار دولار ٤,٦٦٩

الحاصلات الزراعية



-٥

↑ %20

٣,٣٩٤ مليار دولار ٢,٨٣٤

الملابس الجاهزة



-٦



بيان الصادرات السلعية غير البترولية موزعة على المجالس خلال عام ٢٠٢٥ مقارنةً بالعام السابق

نسبة النمو

٢٠٢٥

٢٠٢٤

المجالس التصديرية

%٦

١,١٦٧ مليار دولار **١,١٤٩**

الغزل والمنسوجات



-٧

%٢٢

٩٩٦ مليون دولار **٨١٤**

الصناعات الطبية



-٨

%٦-

٩٣٥ مليون دولار **٩٥٢**

الطباعة والتغليف والورق والكتب



-٩

%0.3-

٦٣٨ مليون دولار **٦٤٠**

المفروشات



-١٠

%٢٢

٤٢٧ مليون دولار **٣٤٩**

الأثاث



-١١

%٧

١٠٧ مليون دولار **١٠٠**

الجلود والأحذية والمنتجات الجلدية



-١٢



■ اهم الاسواق المصدرة للسوق المصرى خلال عام ٢٠٢٥ مقارنةً بالعام السابق

نسبة النمو

٢٠٢٥

٢٠٢٤

%19

١٨,٦٥٦ مليار دولار

الصين



%7

٥,١٩٦ مليار دولار

أمريكا



%17-

٤,٨٧٩ مليار دولار

روسيا



%6

٤,٥٠٥ مليار دولار

البرازيل



%9-

٣,٩٩٧ مليار دولار

المانيا





■ أعلى عشر سلع تم استيرادها خلال الفترة عام ٢٠٢٥

١٠ - خردة وفضلات من حديد

١,٣٥١ مليار دولار



٩ - خامات حديد ومركباتها

١,٣٧٤ مليار دولار



٨ - اجهزة اطلاق وهبوط مركبات جوية

١,٤٢٥ مليار دولار



٧ - زيت نخيل

١,٥١٠ مليار دولار

٦ - اجهزة تليفون

١,٨٩٥ مليار دولار



٥ - فول الصويا لغير البذار

٢,٣٢٨ مليار دولار



١ - قمح

٣,٧٣٤ مليار دولار



٢ - سيارات ركوب

٣,١٧٩ مليار دولار



٣ - ذرة

٢,٩٢٠ مليار دولار



٤ - أدوية

٢,٤٨٥ مليار دولار





بيان الورادات السلعية غير البترولية موزعة على القطاعات خلال عام ٢٠٢٥ مقارنة بالعام السابق

نسبة النمو

2025

2024

القطاعات

%9

السلع الهندسية والإلكترونية 23,355 مليار دولار 25,482 مليار دولار



-1

%1

مواد البناء 13,758 مليار دولار 13,861 مليار دولار



-2

%5

الحاصلات الزراعية 10,437 مليار دولار 10,973 مليار دولار



-3

%5-

المنتجات الكيماوية والأسمدة 11,481 مليار دولار 10,862 مليار دولار



-4

%1

الصناعات الغذائية 9,327 مليار دولار 9,460 مليار دولار



-5

%8-

الصناعات الطبية 4,763 مليار دولار 4,379 مليار دولار



-6



بيان الورادات السلعية غير البترولية موزعة على القطاعات خلال عام ٢٠٢٥ مقارنة بالعام السابق

نسبة النمو

٢٠٢٥

٢٠٢٤

القطاعات

%١٦

٤,٠٣١ مليار دولار

٣,٤٧٢ مليار دولار

الغزل والمنسوجات



-٧

%٣-

١,٧٢٢ مليار دولار

١,٧٧٥ مليار دولار

الطباعة والتغليف والورق والكتب



-٨

%١

١,٥٣١ مليار دولار

١,٥١٠ مليار دولار

الأثاث



-٩

%٢٧

٢٧٧ مليون دولار

٢١٨ مليون دولار

الملابس الجاهزة



-١٠

%٣٢

١٣٧ مليون دولار

١٠٤ مليون دولار

الجلود والأحذية والمنتجات الجلدية



-١١

%٢٨

٣٧ مليون دولار

٢٩ مليون دولار

المفروشات

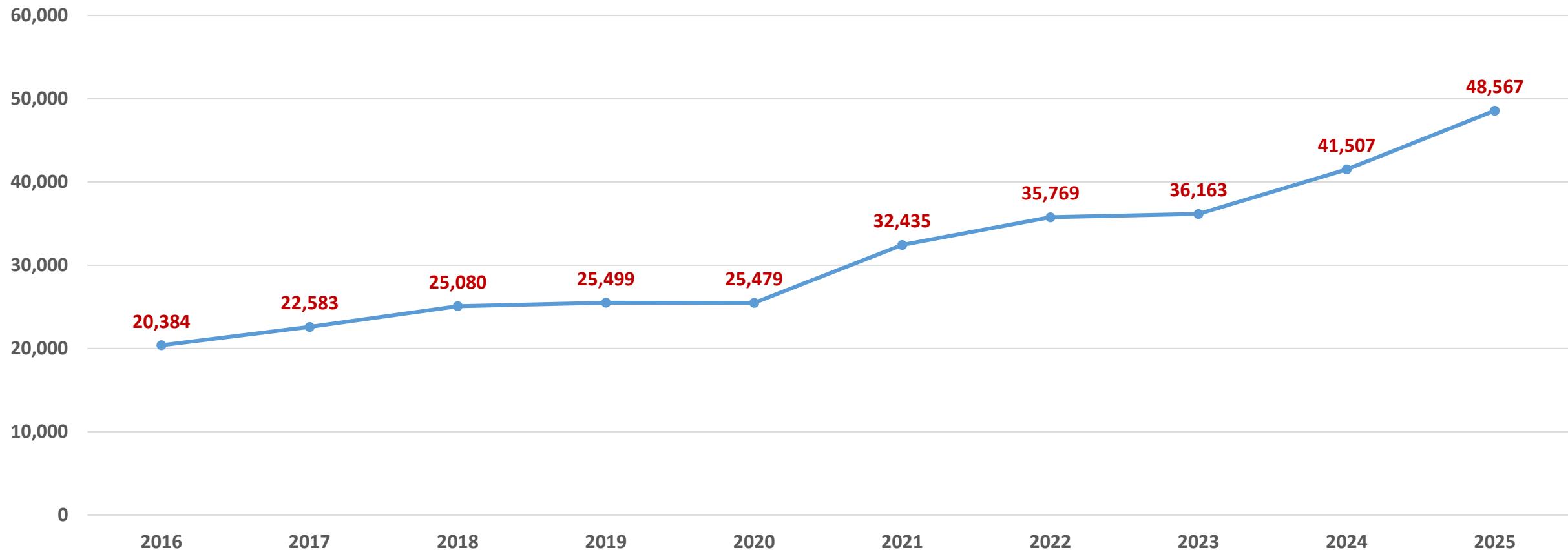


-١٣



■ الأداء العام لمؤشرات الصادرات غير البترولية خلال ١٠ أعوام

إجمالي الصادرات غير البترولية



البيان	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016
إجمالي الصادرات غير البترولية	48,567	41,507	36,163	35,769	32,435	25,479	25,499	25,080	22,583	20,384



تطوير السياسات والإجراءات التنظيمية لدعم قطاع
التجارة الإلكترونية والإستيراد والتصدير



تمديد ساعات العمل لكافة الجهات المعنية بمنظومة الإفراج الجمركي لتعزيز كفاءة الأداء وتسريع الإجراءات

- تم تطبيق نظام العمل المستمر بجميع الجهات المشاركة في منظومة الإفراج الجمركي، بحيث تعمل على مدار أيام الأسبوع، بما في ذلك الإجازات الأسبوعية وال العطلات الرسمية، بنظام الورديات لضمان استمرارية تقديم الخدمات دون توقف .

الأثر الإيجابي

▪ يسهم هذا الإجراء في تقليل زمن الإفراج الجمركي وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي، من خلال تسريع وتيرة تقديم الخدمات الفنية والإجرائية وتقليل فترات انتظار المتعاملين. كما يسهم في خفض تكاليف الاستيراد الناتجة عن الغرامات المستحقة للتوقيتات الملاحية، بما ينعكس بصورة إيجابية على انسابية حركة الاستيراد والتصدير.

ما تم تنفيذه

- تنظيم اجتماعات توعوية بالتعاون مع الاتحاد العام للغرف التجارية، بهدف رفع وعي المستوردين والمصدرين وشركات التخلص الجمركي بآليات عمل منظومة الإفراج الجمركي .
- عقد اجتماعات دورية مع الجهات المعنية بمنظومة الإفراج الجمركي لمتابعة تنفيذ الإجراءات، وتذليل أية تحديات أو معوقات قد تعرّض سير العمل .
- تقديم حوافز مالية للعاملين بمنظومة الإفراج الجمركي مقابل ساعات العمل الإضافية، بما يضمن تحفيز الكوادر على الالتزام واستمرارية الأداء .
- إجراء مراجعة دورية لأداء المنظومة من خلال تحليل بيانات زمن الإفراج قبل وبعد تطبيق الإجراءات، لقياس مدى فاعليتها وتحقيق التحسن المستهدف .



إعفاء شركات التجارة الإلكترونية من بعض شروط التسجيل الواردة في القرار الوزاري رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته

■ في إطار توجه الدولة نحو دعم التحول الرقمي وتشجيع التجارة الإلكترونية كأحد محركات النمو الاقتصادي، تم إعفاء شركات التجارة الإلكترونية من متطلبات التسجيل المنصوص عليها في القرار الوزاري رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته، والمتعلق بقيد المصانع والشركات المؤهلة لتصدير بعض السلع إلى السوق المصري. ويأتي هذا الإجراء استجابة لمتطلبات السوق، وتيسيراً على الشركات العاملة في هذا المجال.

الأثر الإيجابي

- إزالة العقبات أمام الشركات الرقمية، مما يعزز النمو السريع لهذا القطاع الحيوي.
- تعزز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في مناخ الاستثمار التكنولوجي في مصر.
- المساعدة في خفض الأسعار للمستهلك النهائي نتيجة لزيادة المنافسة وتعدد الموردين وقلة القيود على دخول السلع.



تطبيق آلية الإفراج تحت التحفظ لمستلزمات الإنتاج عقب المطابقة الظاهرية

- أصدرت الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات تعليمات تنفيذية تتيح للمصانع الإفراج تحت التحفظ عن رسائل مستلزمات الإنتاج إلى مخازنها ، وذلك عقب اجتياز الفحص الظاهري .

الأثر الإيجابي

- تيسير تدفق المواد الخام إلى خطوط الإنتاج في أسرع وقت ممكن، مما ينعكس على استمرارية العملية الإنتاجية .
- الحد من تكاليف التخزين الطويل والرسوم الإضافية المرتبطة بالتأخير في الإفراج عن المستلزمات .
- تحسين كفاءة سلاسل الإمداد، مع الإبقاء على الرقابة الفعالة من خلال المتابعة اللاحقة لحين استيفاء جميع الاشتراطات الفنية والمعملية .



تيسير إجراءات التسجيل ضمن قوائم الفحص الظاهري

- تم تبسيط شروط التسجيل بالقائمة البيضاء بموجب المادة رقم (٩٤) من اللائحة التنفيذية رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاتها، بما يتيح ادراج الشركات المنتجة والمصدرة إلى مصر، شريطة عدم رفض أي من رسائلها بعد الفحص المعملي خلال عام أو عبر خمس شحنات متتالية كحد أدنى.

الأثر الإيجابي

- خفض زمن الإفراج الجمركي مما يقلل من مدة وتكلفة التخلص الجمركي .
- تقليل عدد مرات الفحص المعملي لرسائل الشركات المنتجة المسجلة ، مما يوفر الوقت والتكاليف .
- التيسير على الشركات المسجلة إجراء تعاملاتها التجارية بسلامة دون تأخير .
- تشجيع التعامل مع موردين ذوي سجل فني موثوق ، بما يدعم جودة الواردات .



تيسير إجراءات الإفراج الجمركي من خلال الاكتفاء بالفحص المستندي للسلع المستوردة وفق معايير وضوابط معتمدة

▪ صدر القرار الوزاري رقم ٧١ لسنة ٢٠٢٥، والذي ينص على أن " يتم الاكتفاء بالفحص المستندي بشأن السلع المشار إليها المستوردة من المنتجين المسجلين بالهيئة والمستوفين لأحكام المادة رقم (٩٤) من لائحة القواعد المنفذة لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير، وأن تتحقق بشأن رسائلهم شروط الإفراج بالمسار الأخضر طبقاً لأحكام اللائحة التنفيذية لقانون مصلحة الجمارك.

الأثر الإيجابي

- رفع كفاءة منظومة الإفراج الجمركي من خلال تقليل الاعتماد على الفحص الظاهري والمعملي للسلع منخفضة المخاطر، بما يحقق سرعة في إنجاز إجراءات دون الإخلال بعناصر السلامة والجودة .
- ضمان استمرارية توفير السلع في الأسواق المحلية، بما يساهم في استقرار الأسعار وتلبية احتياجات المستهلكين بشكل منتظم .
- خفض تكاليف الإنتاج، من خلال تيسير إجراءات استيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، مما ينعكس على تحسين جودة وتنافسية .
- تحفيز الاستثمار وتيسير حركة التجارة، من خلال تسريع وتبسيط إجراءات، بما يعزز مناخ الأعمال ويرفع من معدلات الاستثمار .



تيسير نفاذ العلامات التجارية العالمية إلى السوق المصري

▪ في إطار حرص الدولة على جذب المزيد من العلامات التجارية العالمية للتوسيع في السوق المصري، وعلى رأسها شركة "إنديتكس" الإسبانية المالكة لعدد من العلامات التجارية الشهيرة عالمياً، فقد تقرر إيقاف العمل بالبند "رابعاً" من المادة (١٠٢) من لائحة القواعد المنفذة لأحكام قانون الاستيراد والتصدير (الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥)، والمتعلق بـالزامية تدوين اسم المستورد على الملابس الجاهزة المستوردة، وذلك لحين صدور التعديلات الازمة على اللائحة، كما تم إصدار القرار الوزاري رقم ٣٣٧ لسنة ٢٠٢٥ بشأن "الإكتفاء بالفحص الظاهري غير المتف و مطابقة البيانات المدونة على الرسالة لما هو ثابت بمستنداتها".

الأثر الإيجابي

- تسهيل إجراءات دخول العلامات التجارية العالمية إلى السوق المصري، ما يعزز ثقة المستثمرين الدوليين .
- تشجيع الشركات الأجنبية على ضخ استثمارات جديدة وإنشاء فروع أو مراكز توزيع إقليمية في مصر .
- تقليل زمن الإجراءات عند المنافذ الجمركية، ما يسهم في خفض التكاليف وزيادة المعروض من المنتجات .
- دخول مزيد من العلامات التجارية العالمية يعزز التنوع والتنافسية ويعود بالنفع على المستهلك من حيث الجودة والأسعار .



إتاحة استكمال البيانات الظاهرية أثناء الفحص الظاهري للشحنات الاستهلاكية كبديل للإعدام أو إعادة التصدير

▪ في إطار الحرص على تبسيط الإجراءات دون المساس بجودة الرقابة، تم اعتماد آلية جديدة تتيح استكمال البيانات الظاهرية للشحنات الصناعية الاستهلاكية أثناء مرحلة الفحص، من خلال معاملة الشحنة كرسالة جديدة مقابل رسوم فحص جديدة، مع الالتزام بعدم الإفراج عنها إلا بعد التأكد من مطابقتها التامة للمواصفات القياسية.

الأثر الإيجابي

- يمثل هذا الإجراء بدليلاً عملياً ومرناً للإعدام أو إعادة التصدير، يهدف إلى تقليل الفاقد من السلع القابلة للتداول، والحفاظ على العملة الأجنبية، وتوفير فرصة للمتعاملين الجادين لتصحيح أوضاعهم.
- ويعكس هذا التوجه فهماً متقدماً لتحديات السوق واحتياجات المتعاملين، ويعزز من كفاءة الأداء الرقابي دون تعطيل حركة التجارة، في خطوة تؤكد التوازن بين الحزم في تطبيق المعايير، والتيسير في الإجراءات.



تقليل جهات العرض للبنود المشتركة بين الجهات

١. توقيع بروتوكول تعاون بين الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات و مصلحة دعم المصوّغات والموازين لتقديم كافة الخدمات المعملية لإجراء كافة أعمال التحاليل والفحوصات والاختبارات المعملية التي تطلبها المصلحة بمعامل الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات وعلى الأخص فيما يتعلق بفحص أصناف العدادات وأجهزة القياس وغيرها.
٢. التنسيق بين الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات والهيئة القومية لسلامة الغذاء، حيث تم الاتفاق على أن تتولى هيئة الرقابة على الصادرات والواردات إجراء الفحص المعملي للبنود المشتركة من الأجهزة الكهربائية المنزليّة، وذلك لتجنب ازدواجية التحاليل بين الجهات.

الأثر الإيجابي

- ٠ تقليل الوقت المستغرق في مراجعة واعتماد البنود المشتركة.
- ٠ توحيد القرارات وتجنب التضارب بين الجهات المختلفة.
- ٠ تعزيز التنسيق بين الجهات الرقابية ذات الصلة بما يحقق الصالح العام ويدعم مستهدفات الدولة في تحسين بيئة الأعمال.



**إنشاء وحدات فنية متخصصة لمواكبة متطلبات
الأسواق الخارجية**



١. وحدة التحقق والمصادقة البيئية (GOEIC EVVU)



قامت الهيئة بإنشاء وحدة للتحقق والمصادقة البيئية (GOEIC EVVU) ، كخطوة استراتيجية غير مسبوقة على مستوى الجمهورية، تُسهم في إرساء منظومة وطنية متكاملة لدعم الاقتصاد الأخضر والتحول نحو التنمية المستدامة.

وقد تم اعتماد الوحدة من المجلس الوطني للاعتماد (إيجاك) وفقاً للمواصفات الدولية ISO/IEC 17029:2019 - ISO/IEC 14064 - ISO/IEC 14065:2020

إلى جانب تسجيلها الرسمي لدى هيئة الرقابة المالية، ليؤكد التزام الدولة بتطبيق أعلى المعايير العالمية في مجالات التحقق البيئي وخفض الانبعاثات ، ويرفع من جاذبية السوق المصري أمام الاستثمارات المرتبطة بالمشروعات منخفضة الكربون، ويدعم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها البيئية في إطار الاتفاقيات الدولية المعنية بتغير المناخ.

ويمثل هذا التوجه ركيزة أساسية لدمج البعد البيئي في السياسات التصديرية، ويعزز من موثوقية وسمعة المنتجات المصرية عالمياً، مما يُسهم في دفع عجلة الصادرات المستدامة ويدعم تنافسية الاقتصاد الوطني .



١. وحدة التحقق والمصادقة البيئية (GOEIC EVVU)

ابرز الجهات الحاصلة على تقرير بصمة الكربونية الصادر من وحدة التحقق والمصادقة البيئية (المتحف المصري الكبير)



حققت الوحدة إنجازاً وطنياً غير مسبوق في مجال الاستدامة البيئية، من خلال إعداد تقرير التحقق المعتمد دولياً لانبعاثات الكربون الخاص بـ "المتحف المصري الكبير" لعام ٢٠٢٤. ويُعد هذا الإنجاز دليلاً على قدرة الهيئة على تنفيذ عمليات تحقق بيئي معقدة بمعايير عالمية، كما يُمثل خطوة رائدة جعلت المتحف المصري الكبير من أوائل المؤسسات الثقافية في المنطقة التي تعتمد منهجية علمية دقيقة لقياس بصمتها الكربونية وفقاً للمعايير الدولية المعتمدة، في إطار التوجه الوطني نحو دمج مفاهيم الاستدامة البيئية في المشروعات القومية الكبرى.





٢. وحدة فحص المنتجات طبقاً للمواصفة ISO/IEC17020:2012

الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

وحدة فحص المنتجات

تساعد هذه الوحدة الأطراف التجارية العالمية من مصدرين ومستوردين والحكومات ومصنعين وغيرهم من المشترين والتجار حول العالم طبقاً لمتطلبات المواصفة الدولية ISO/IEC 17020:2012

Call us : Scan QR Code

QR Code

- تماشياً مع هذا التوجه العالمي، قامت الهيئة بتحقيق نقلة نوعية عبر إنشاء وحدة فحص المنتجات واعتمادها دولياً من المجلس الوطني للاعتماد (إيجاك) في الفترة من ٢٤/٢/٢٠٢٤ حتى ٢٨/١/٢٠٢٨ طبقاً لمتطلبات المواصفة الدولية ISO/IEC17020:2012، وهي المواصفة الأهم لجهات التفتيش والفحص المسبق للشحنات.
- وتعزى هذه الوحدة إنجازاً محورياً لما توفره من مزايا تسهل حركة التجارة كما يلى :
 - إصدار شهادات فحص مسبق قبل الشحن وفق نظام تفتيش معتمد دولياً ، مما يعزز الثقة الدولية ويسهل حركة التجارة.
 - تضمن الحيادية وكفاءة عمليات الفحص بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية.



٢. وحدة فحص المنتجات طبقاً للمواصفه ISO/IEC17020:2012

مجالات الاعتماد :

- ١١- فحص السيراميك .
- ١٢- فحص الكابلات الكهربائية .
- ١٣- فحص المصابيح الكهربائية .
- ١٤- فحص وحدات الإضاءة .
- ١٥- فحص المنظفات ومستحضرات التجميل .
- ١٦- فحص الأثاث والأخشاب .
- ١٧- فحص الساعات .
- ١٨- فحص لعب الأطفال .
- ١٩- فحص البلاستيك والمنتجات البلاستيكية.

- ١- فحص الورق والمنتجات الورقية .
- ٢- فحص المنسوجات والملابس الجاهزة .
- ٣- فحص الأحذية والمنتجات الجلدية .
- ٤- فحص البطاريات .
- ٥- فحص أدوات المائدة وأواني الطهي .
- ٦- أحواض المطبخ والمنتجات الصحية .
- ٧- فحص الأجهزة المنزلية الكهربائية .
- ٨- فحص خردة ومخلفات المنتجات المعاد تدويرها .
- ٩- فحص الأجهزة المنزلية التي تعمل بحرق الغازات البترولية المساله .
- ١٠- فحص الكوالين .



٣. وحدة إصدار شهادات المطابقة طبقاً للمواصفة



- قامت الهيئة بإنشاء أول وحدة حكومية لإصدار شهادات المطابقة للمنتجات طبقاً للمواصفة الدولية ISO/IEC17065/2012.
- تتولى هذه الوحدة إصدار شهادات المطابقة بناءً على طلب العميل، والتي بموجبها يحصل المنتج على ما يثبت مطابقته الفنية للمواصفات واللوائح الفنية ذات الصلة.
- كما تم تسجيل الوحدة لدى الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة SASO، وإدراجها على منصة "سابر" كجهة تقويم مطابقة معتمدة لدى المملكة العربية السعودية، الأمر الذي يتيح للمصريين إنجاز إجراءاتهم بشكل أكثر سرعة وكفاءة عند التصدير إلى السوق السعودي.



٣. وحدة إصدار شهادات المطابقة طبقاً للمواصفة SO/IEC17065/2012



مجالات الإعتماد بالهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة:

١. اللائحة الفنية للبواتجارات .
٢. اللائحة الفنية للمنتجات التسييجية .
٣. اللائحة الفنية للمنتجات الجلدية .
٤. اللائحة الفنية للأحذية .
٥. اللائحة الفنية للبلاستيك القابل للتحلل .
٦. اللائحة الفنية للمنظفات .
٧. اللائحة الفنية للورق والكرتون .
٨. اللائحة الفنية للأدوات والأجهزة الملامة للغذاء في المطبخ .
٩. اللائحة الفنية للبطاريات .
١٠. اللائحة الفنية للأجهزة المنزلية منخفضة الجهد .
١١. اللائحة الفنية لمواد البناء .
١٢. اللائحة الفنية للدهانات .
١٣. اللائحة الفنية للتعبئة والتغليف .



إصدار شهادات البيع الحر

CUGOEC

وحدة شهادات المطابقة

الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

شهادات البيع الحر (FSC)

- تقوم الوحدة بإصدار شهادات البيع الحر للسلع والمنتجات الصناعية التي يشترط لتصديرها تقديم هذا النوع من الشهادات، والتي تثبت أن المنتج المراد تصديره متداول ومسموح ببيمه في السوق المحلي. وتمثل هذه الشهادات أحد المتطلبات الأساسية لفتح أسواق جديدة في العديد من الدول، إذ تعكس التزام المنتجين بالمعايير الوطنية وتعزّز فرص قبول المنتجات في الأسواق العالمية.



٤. وحدة اختبارات الكفاءة الفنية PT



- تم إنشاء وحدة فحص اختبارات الكفاءة الفنية بالهيئة وفقاً لقرار رئيس مجلس الإدارة رقم ١٥٢١ لسنة ٢٠٢٢، وتم إعتمادها من قبل المجلس الوطني للاعتماد (إيجاك) طبقاً للمواصفة الدولية القياسية ISO/IEC17043/2023.
- تقدم خدمة اختبارات الكفاءة الفنية للمختبرات لتقدير أداء المختبرات التابعة للهيئات الحكومية و القطاع الخاص طبقاً للمواصفة القياسية الدولية ISO/IEC 17043:2023 ورفع جودة وكفاءة المختبرات من خلال توثيق النتائج وفق أعلى المعايير الدولية واستناداً إلى الهيئات والمنظمات والمختبرات المرجعية بهذا الشأن.
- تقوم الوحدة بإصدار شهادات الكفاءة الفنية للمعامل المشاركة في البرنامج السنوي لجميع الأنشطة الفنية طبقاً لمجال اعتماد الوحدة.



٤. وحدة اختبارات الكفاءة الفنية PT

مجالات إعتماد وحدة اختبارات الكفاءة الفنية PT :



١. تقدير الأحماض الدهنية في الزيوت والدهون .
٢. تقدير المواد الحافظة والمحليات الصناعية في الغذاء والمشروبات .
٣. تقدير السموم الفطرية في الغذاء .
٤. تقدير المحتوى الكيميائي في الغذاء .
٥. تقدير الألوان الصناعية في الغذاء .
٦. تقدير بقايا المعادن الثقيلة في الغذاء .
٧. تقدير السموم الفطرية في الألبان .
٨. تقدير محتوى المعادن في السبائك المعدنية .
٩. تقدير محتوى الفيٹلات في الجلود .



تعزيز البنية التحتية المعمليّة بمعامل تخصصية منفردة إقليمياً



منظومة معامل الفحص المتكاملة والمتطوره بالهيئة لرفع كفاءة منظومة التجارة الخارجية

- تمتلك الهيئة أكثر من ٣١٠ معمل للفحص مجهزة بأحدث الأجهزة والمعدات ومزودة في الموانئ الجوية والبحرية والبرية في جميع أنحاء الجمهورية ، وقد حصلت معامل اختبارات السلع الصناعية والكيميائية والغذائية على الاعتماد الدولي من المجلس الوطني للاعتماد (إيجاك) لأكثر من ٤٢٠٠ اختبار، وفقاً للمواصفة ISO/IEC17025:2017.
- وتشمل هذه المعامل مجالات متعددة للفحص مثل : (السلع الكهربائية والالكترونية ، الضوئية والفوتوتمترية ، قطع غيار المركبات والمعدات ، الكيماويات ، مواد البناء والأخشاب ، الحرارييات ، المتنوعات الصناعية ، ترشيد استهلاك المياه ، اواني الطهي ، جودة الغذاء ، البصريات ، المنتجات البترولية ، المنتجات النسيجية والجلدية ، متبقيات المبيدات ، لعب الأطفال ، الميكروبولوجي ، التحلل الحيوي ، التبغ والسجائر، بوليمرات البلاستيك ، الورق والمنتجات الورقية ، الدهانات ، الأحبار ، الفريون ، الكروماتوجرافي ، الأسمدة).
- تسهم هذه المنظومة المتكاملة في حماية المستهلك المصري من الغش التجاري عن طريق منع دخول السلع رديئة الصنع إلى السوق المحلي من خلال التأكد من مطابقتها للمواصفات والمعايير الدولية والمحليه.
- بالإضافة إلى مساعدة المصدرین على تصدير منتجات مصرية عالية الجودة وبأسعار منافسة من خلال توفير التحاليل والفحوصات اللازمة محلياً، دون الحاجة إلى إرسال عينات للخارج، مما يوفر تكاليف الفحص الدولية ويوفر العملة الصعبة.



إنشاء مركز اختبارات القدرة الإطفائية وأجهزة الإطفاء



► يمثل المركز نقلة نوعية في دعم جودة وكفاءة المنتجات المصرية في قطاع بالغ الأهمية كقطاع معدات وأجهزة إطفاء الحرائق، والذي يرتبط بشكل مباشر بتلبية متطلبات السلامة والحماية في مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والسكنية ، وذلك من خلال توفير ١٢٦ اختباراً معتمداً على ٢٢ صنفاً مختلفاً من المعدات، ووفقاً لأحدث المواصفات القياسية المصرية والدولية، وبهذا يتيح المركز التحقق من مدى مطابقة المنتجات لأعلى معايير الأمان والاعتمادية، بما يضمن جاهزيتها للاستخدام الآمن محلياً وخارجياً.

► كما يسهم منح شهادات الفحص والمطابقة المعتمدة في تمكين المصنعين من النفاذ للأسوق الدولية، حيث تمثل تلك الشهادات متطلباً أساسياً لتصدير هذا النوع الحساس من المعدات. ويسهم ذلك في تقليل العوائق الفنية على التجارة، وتعزيز ثقة الشركاء الدوليين في المنتج المصري، وفتح آفاق تصديرية جديدة.



إنشاء أول معمل متخصص في الشرق الأوسط لإجراء اختبارات التحلل الحيوي للمنتجات



قامت الهيئة بإنشاء أول معمل متخصص في الشرق الأوسط لإجراء اختبارات التحلل الحيوي للمنتجات (مثل المنظفات، والمنتجات الجلدية والمنسوجات)، وذلك طبقاً لأحدث المعايير الدولية، بهدف تمكين المصنعين المحليين من استيفاء الاشتراطات البيئية المعتمدة في الأسواق الدولية، لا سيما في دول الاتحاد الأوروبي.



اختيار عدد من معامل الهيئة كمعامل مرجعية لدول أفريقيا ضمن تجمع الكوميسا



نجحت عدد من معامل الهيئة في اجتياز تقارير التقييم للمختبرات المرجعية في مجال سلامة الغذاء. تم هذا الإنجاز نتيجة لجولة التقييم الميدانية للمختبرات التي تمت في أواخر يوليو ٢٠٢٤، حيث تحقق فريق خبراء المعامل وأمانة الكوميسا من كفاءتها كمختبرات مرجعية. وبذلك تم الإعلان رسمياً عن اختيار كل من :-



١- المعمل المرجعي للإختبارات الميكروبولوجية . **Microbiology labs**

٢- المعمل المرجعي للمواد المضافة . **Food additives**

كمعامل مرجعية لدول أفريقيا ضمن تجمع الكوميسا. يعزز هذا الإنجاز من دور مصر في دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي، ويعزز الثقة في قدرات المعامل المصرية في تقديم خدمات التحليل والفحص وفق أعلى المعايير الدولية.



دعم المستوردين والمصدرين وتيسير الخدمات التصديرية



١. تطبيق نظام المصدر المعتمد



نظام المصدر المعتمد **Approved Exporter** هو نظام يمنح المصدرین المتوافر لديهم الاشتراطات المنصوص عليها بالاجراءات التنفيذية للمصدر المعتمد بأن يقوموا بالاستعاضة عن إصدار شهادات المنشأ **Eur.1&Eur-Med** بالفاتورة التجارية أو أي مستند تجاري آخر مع تدوين عباره متفق عليها تثبت منشأ البضائع التفضيلي ومنح هذا المصدر رقم بأكوناد خاصة بحيث يكون لكل مصدر معتمد رقم خاص به، ويعامل المستند التجاري المدون به العبارة ورقم المصدر المعتمد كوثيقة إثبات منشأ.

يتم التسجيل في النظام من خلال الموقع الالكتروني للهيئة . www.goeic.gov.eg



٢. وحدة تسهيل عمل المصدرين

أنشأت الهيئة وحدة تسهيل عمل المصدرين بهدف دعم قطاع التصدير وتقديم الخدمات المساعدة للمصدرين، وذلك من خلال ما يلي :

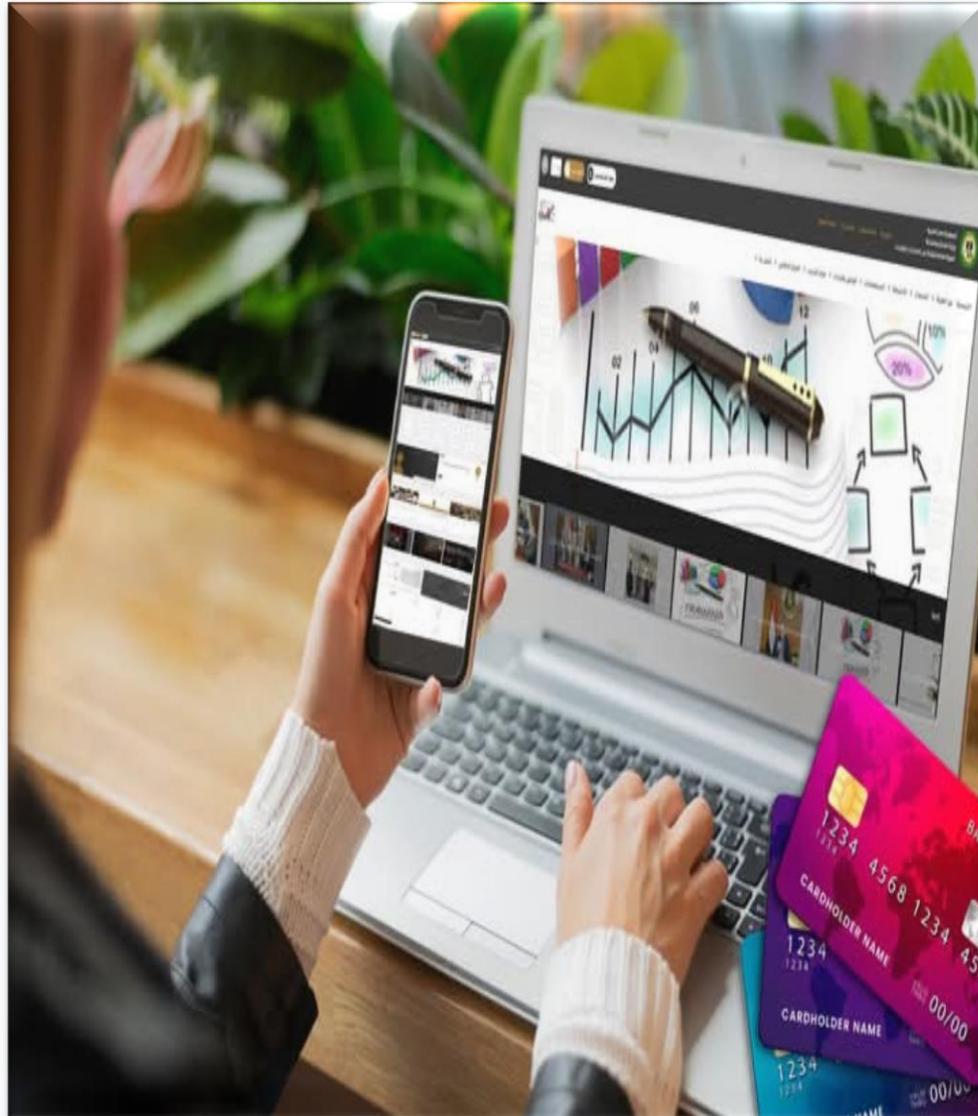
- بحث ودراسة الشكاوى المقدمة من السادة المصدرين، والعمل على حل مشكلاتهم، وتقديم أوجه الدعم والمساعدة، وتذليل العقبات التي تواجههم أثناء عمليات التصدير. التنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة لتقديم الدعم اللازم للمصدرين بما يحقق أهداف الوحدة ويسهم في تعزيز القدرة التصديرية.

- يتم التواصل مع فريق العمل بالوحدة من خلال خدمة واتساب على رقم ٠١٥٠٠٦٠٥٤٩٩ او من خلال البريد الإلكتروني

exporters.help@goeic.gov.eg



٣. رقمنة الخدمات من خلال الموقع الإلكتروني للهيئة



- في يناير ٢٠٢٤ تم اطلاق البوابة الإلكترونية الجديدة للهيئة بالثلاث لغات (العربية - الانجليزية - الفرنسية) ، حيث تم تفعيل العديد من المميزات والتي تستهدف التيسير على السادة المتعاملين مع الهيئة وتوفير الوقت والجهد .
- من اهم المميزات التي تم تفعيلها على البوابة الجديدة :
 - خدمات مدفوعة الكترونياً : فحص عينات التعاقد - الموافقات الاستيرادية - تقارير التجارة الخارجية - حجز دورة تدريبية - إصدار شهادة المطابقة .
 - خدمات اخرى يدعمها الموقع : إدراج شهادة المنشأ - حجز موعد - أسأل ونحن نجيب - مقابلة الزائرين - شكاوى ومقترنات - الوظائف - المناقصات والممارسات.
 - كما تم تفعيل خدمة الاستعلام عن: اختبارات المعامل - الشركات المؤهلة للتصدير - الاستعلام عن المصانع الأجنبية - التحقق من شهادات المنشأ - دليل المواصفات .



٤. إنشاء مركز التميز بالهيئة : منصة المعرفة لدعم الصادرات والتجارة الدولية

▪ رؤية المركز وأهدافه الاستراتيجية :

يهدف المركز الى سد الفجوة المعرفية لدى المصدرین والشركات ورجال الاعمال وتحويل التحديات العالمية من عوائق محتملة إلى فرص تنافسية حقيقة. ويتم ذلك من خلال تزويدهم بالمعرفة والأدوات اللازمة لتعزيز نفاذ صادرتهم الى الأسواق الدولية وزيادة قدرتهم على المنافسة.

▪ أهم البرامج التدريبية المتخصصة التي يقدمها المركز :

١- دورات تدريبية في مجال الاستدامة للمنتجات.

٢- برنامج منح شهادة مزاولة التصدير.

٣- برنامج منح شهادة مزاولة الاستيراد.

٤- دورات تدريبية متخصصة حول الاتفاقيات التجارية الدولية.

٥- دورة تدريبية حول كيفية استخدام اداة مكتب دعم التجارة يوروميد.

٦- برنامج تطبيقات على **Trade Map** للتحليل الاستراتيجي للسوق الدولي.

٧- مجموعة متنوعة من البرامج الفنية المتخصصة للأفراد والمصانع والشركات.





٥. إصدار شهادات المنشأ



□ تختص الهيئة بإصدار شهادات المنشأ بمختلف أنواعها بصورة ممكنة من خلال الموقع الإلكتروني للهيئة ، ووفقاً لقواعد الاتفاقيات التجارية الدولية والثانية، مما يتيح للسلع المصرية الاستفادة من المزايا التفضيلية، ويسهم في إزالة العوائق الجمركية وتسهيل نفاذ الصادرات إلى الأسواق الخارجية بكفاءة وموثوقية.

□ حيث نصت المادة (٤٧) من اللائحة ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاتها على أن " تصدر الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات دون غيرها شهادات المنشأ أو المرور لل الصادرات من السلع المصرية المنشأ أو المكتسبة المنشأ المصري المصدرة إلى الدول المبرم بينها وبين جمهورية مصر العربية اتفاقات تجارية ثنائية أو إقليمية أو متعددة الأطراف تتمتع جمهورية مصر العربية بموجبها بمعاملات تفضيلية، وذلك فيما عدا ما ورد بشأنه نص خاص في أي من هذه الاتفاقيات.



الاتفاقيات التجارية

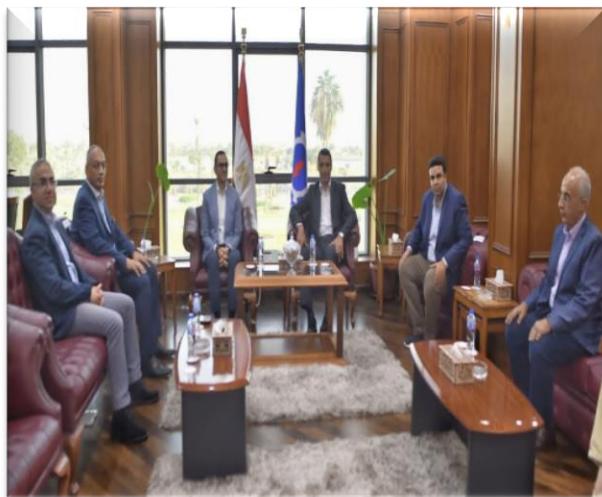
الاتفاقيات	الدول الأعضاء بالاتفاقية
جامعة الدول العربية	الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، العراق، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، ليبيا، لبنان، مصر، المغرب، اليمن، جمهورية القمر المتحدة، موريتانيا، جيبوتي، الصومال
الشراكة المصرية الأوروبية	بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي (إيطاليا، المانيا ، اليونان، فرنسا، إنجلترا، هولندا، بلجيكا، لوكمبورج، النمسا، فنلندا، قبرص، مالطا، بولندا، إيرلندا، الدنمارك، أسبانيا ، البرتغال، السويد، المجر، سلوفينيا، ليتوانيا، سلوفاكيا، التشيك، لاتفيا، بلغاريا، رومانيا، كرواتيا)
اتفاقية أغادير	مصر والأردن وتونس و المغرب
EFTA	بين مصر وكل من سويسرا، أيسلندا، ليختنشتاين ، النرويج
اتفاقية التجارة بين مصر وتركيا	مصر و تركيا
اتفاقية الكوميسا COMESA	بن مصر وكل من: بورندي ، جمهورية القمر، الكونغو الديمقراطية، جيبوتي ، اريتريا ، أثيوبيا، كينيا، ليبية، مدغشقر، مالاوي ، موريشيوس، روندا، سيشل، السودان، سوازيلاند، اوغندا ، زامبيا، زيمبابوي
الاتفاقيات الثنائية	بن مصر وكل من : (الأردن - لبنان - سوريا - ليبية - تونس - المغرب)
اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AFCFTA)	الجزائر ، الكاميرون ، اوغندا ، بروندى ، تنزانيا ، جامبيا ، جنوب افريقيا ، سيشل ، غانا ، كينيا ، موريشيوش
اتفاقية أمريكا اللاتينية الميركسور	الأرجنتين ، البرازيل ، اوروجواي ، بارجواي



٦. تطوير منظومة إصدار السجلات التجارية



- تضطلع الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بدور محوري في تنظيم ومتابعة الأنشطة التجارية المرتبطة بالتصدير والاستيراد، من خلال إصدار واعتماد السجلات التجارية الازمة لممارسة النشاط داخل السوق المصري، بما يحقق التوازن بين إحكام الرقابة وتيسير الإجراءات. وتشمل:
(المصدرين - المستوردين - الوكالء التجاريين - مستلزم الإنتاج - الدعاية والإعلان - السمسرة العقارية)
- استكمالاً لجهود التطوير، تبنت الهيئة خطة متكاملة للتوسيع في تقديم الخدمات، تضمنت:
 - زيادة عدد منافذ إصدار السجلات التجارية على مستوى الجمهورية.



- افتتاح مكاتب بمغار الغرف التجارية بكل من (القاهرة - بنها - كفر الشيخ - طنطا - السويس)**
- إتاحة منظومة الحجز الإلكتروني المسبق لتقليل التكدس وتنظيم تدفق المتعاملين.**
- من خلال بوابة الإلكترونية للهيئة www.goeic.gov.eg**
- دعم التحول الرقمي ورفع كفاءة تقديم الخدمات عن بعد.**
- تخفيض الأعباء الإجرائية وتحقيق العدالة في إتاحة الخدمة.**



٧. توثيق المستندات وتعزيز الثقة الدولية

- تقوم الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بمراجعة واعتماد المستندات، والتي تطلبها بعض الجهات الخارجية، تمهيداً لتوثيقها من وزارة الخارجية. وتشمل هذه المستندات:
- (العقود التجارية - شهادات المنشأ - شهادات الجودة - التفويضات)**
١. تعزيز الثقة في المنتجات والخدمات المصرية على الصعيد الدولي.
 ٢. تسهيل الإجراءات الجمركية والتجارية عند التعامل مع الشركاء الخارجيين.
 ٣. دعم المصدرین في دخول الأسواق العالمية بموثوقية وكفاءة عالية.
 ٤. رفع سمعة الدولة كمصدر موثوق للمنتجات وفقاً للمعايير الدولية.



تعزيز الشركات الدولية



▪ تعزيز الاعتراف الدولي وتيسير حركة التجارة الخارجية

- قامت الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بتوقيع عدد من مذكرات الإعتراف المتبادل بشهادات المطابقة مع أجهزة و هيئات منح الشهادات في الدول التالية .
السعودية - تونس -الأردن - ليبيا - لبنان - الكويت - السودان.
- مما يساعد في تبسيط وتسريع إجراءات الفحص والإفراج عن السلع، بما ينعكس على خفض الوقت والتكلفة على المصدرین والمستوردين. كما يعزز ذلك مستوى الثقة المتبادلة في نظم الرقابة، ويدعم انسياپ الصادرات المصرية إلى تلك الأسواق، ويرفع القدرة التنافسية للمنتج الوطني، ويسهم في تعميق التكامل الاقتصادي والتجاري الإقليمي .



■ تعاون مصرى - تونسي لتعزيز نفاذ المنتجات الصناعية



■ في إطار تعزيز التعاون الاقتصادي والفنى بين جمهورية مصر العربية والجمهورية التونسية، قامت الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بتوقيع مذكرة تفاهم مع الجانب التونسي، ممثلاً في المعهد الوطنى للمواصفات والملكية الصناعية، بشأن الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة للسلع الصناعية غير الغذائية.

■ ويأتي هذا الاتفاق في إطار دعم الصادرات المصرية وتسهيل دخولها إلى السوق التونسي، حيث يتيح الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة تخفيف الإجراءات الفنية والجماركية، وتقليل الوقت والتكليف على المصرين، مما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات المصرية ويعزز أواصر التعاون الصناعي والفنى بين البلدين.



■ تعاون مصرى - ألمانى لتعزيز تبادل الخبرات



■ في إطار تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات، قام وفد من الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بزيارة جمهورية ألمانيا الاتحادية، حيث عُقدت لقاءات مع كبار مسؤولي الوكالات الألمانية لبحث سبل التعاون المشترك وتبادل أفضل الممارسات في مجالات تقييم المطابقة، والتحول الرقمي، وتطوير الكوادر الفنية.



■ وتهدف الزيارة إلى الاطلاع على أحدث النظم والآليات المطبقة في مجال فحص السلع والمنتجات، وتبادل الخبرات الفنية والتشريعية ذات الصلة بتيسير حركة التجارة مع الحفاظ على أعلى معايير الجودة والسلامة. كما تأتي في سياق دعم جهود الدولة المصرية للارتقاء بمنظومة الرقابة، بما يسهم في تعزيز تنافسية الصادرات المصرية وحماية السوق المحلية.



رؤى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات
نحو كفاءة رقابية وتبسيير مستدام للتجارة



رؤية الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات نحو كفاءة رقابية وتسهيل مستدام للتجارة

- في ظل المتغيرات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وتنامي متطلبات التجارة الدولية، وما تفرضه الاتفاقيات الدولية وسلسل الإمداد الحديثة من تحديات متزايدة، تبرز الحاجة إلى تطوير منظومة الرقابة على الصادرات والواردات بما يحقق التوازن بين تسهيل حركة التجارة وكفاءة الرقابة، وبما يسهم في دعم تنافسية الاقتصاد الوطني وحماية المستهلك والصناعة المحلية.
- وانطلاقاً من الدور المحوري الذي تضطلع به الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات باعتبارها أحد الأعمدة الرئيسية لمنظومة التجارة الخارجية والفحص النوعي ، تأتي خطة تطوير الهيئة لعام ٢٠٢٦ كإطار استراتيجي يستهدف رفع كفاءة الأداء المؤسسي، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمتعاملين، والعمل على خفض زمن الإفراج الجمركي من خلال تبسيط الإجراءات، وتكامل النظم الإلكترونية، وتسريع الفحص المستند والنوعي دون الإخلال بمتطلبات السلامة والجودة.



رؤية الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات نحو كفاءة رقابية وتسهيل مستدام للتجارة

- وتولي الخطة اهتماماً خاصاً بتطبيق منهجية إدارة المخاطر كأداة رئيسية لتوجيه الموارد الرقابية بكفاءة، وذلك عبر تصنيف الشحنات والمتعاملين وفق مستويات المخاطر، وتوسيع نطاق الإفراج المسبق والمسارات السريعة للشحنات منخفضة المخاطر، مع تركيز الجهود الرقابية على الشحنات عالية المخاطر، بما يسهم في تقليل زمن الإفراج، ورفع كفاءة منظومة الفحص، وتعزيز الامتثال للقواعد المنظمة للاستيراد والتصدير.
- كما ترتكز هذه الخطة على تبني منهج شامل للتطوير يعتمد على التحول الرقمي، وتنمية القدرات البشرية، وتحديث البنية التحتية الفنية والعملية، وتعزيز التنسيق مع الجهات الوطنية ذات الصلة، بما يسهم في تقليل زمن وتكلفة الإفراج الجمركي، وتحسين ترتيب مصر في مؤشرات التجارة العالمية، ودعم تنافسية الصادرات المصرية في الأسواق الخارجية.
- وتشمل الخطة كذلك إلى تحقيق التوازن بين تسهيل حركة التجارة وتشديد الرقابة الفعالة على السلع المتداولة عبر الحدود، بما يضمن حماية الاقتصاد الوطني والمستهلك، ويعزز ثقة الشركاء التجاريين في منظومة الرقابة المصرية، اتساقاً مع رؤية الدولة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.



١. الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات تعزز الرقابة بمنظومة متكاملة لإدارة المخاطر



وقدّمت الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات مذكرة تفاهم مع الجانب الكوري لتنفيذ مشروع تبادل المعرفة الكوري KSP، والذي يستهدف إنشاء وتطوير منظومة رقمية متكاملة لإدارة المخاطر في إجراءات الهيئة لتقدير المطابقة في رقابة واردات السلع الصناعية وغير الغذائية لمرحلتي عند الحدود وما بعد الحدود، متضمناً الإنشاء والربط لنظامي إدارة معلومات المختبرات LIMS ونظام التتبع ومراقبة الأسواق المحلية وتبادل المعلومات والإذار السريع في إطار تيسير التجارة.



ومن المقرر تنفيذ مراحل المشروع الثلاث خلال الفترة من عام ٢٠٢٦ حتى عام ٢٠٢٩، باستخدام أحدث تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة وتحليل البيانات، بما يسهم في التحول الرقمي الكامل لمنظومة الفحص والرقابة وتحقيق التكامل بين مكونات النظام الرقابي الوطني.



٢. إنشاء معمل متكامل لقياس الملوثات (ZDHC)

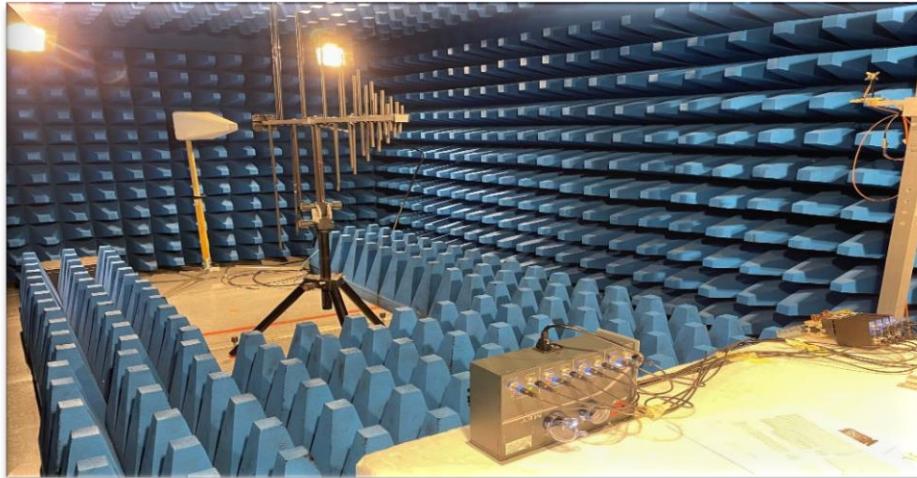


يستهدف إنشاء معمل متكامل لقياس الملوثات وفق برنامج **Zero Discharge of Hazardous Chemicals** (ZDHC) بتكلفة تقدر بـ 60 مليون جنيه لدعم الرقابة على السلع الصناعية، خاصة منتجات الغزل والنسيج والملابس والجلود، من خلال فحص المواد الكيميائية والملوثات الخطرة بما يتوافق مع المتطلبات البيئية الدولية وسلسل الإمداد العالمية.

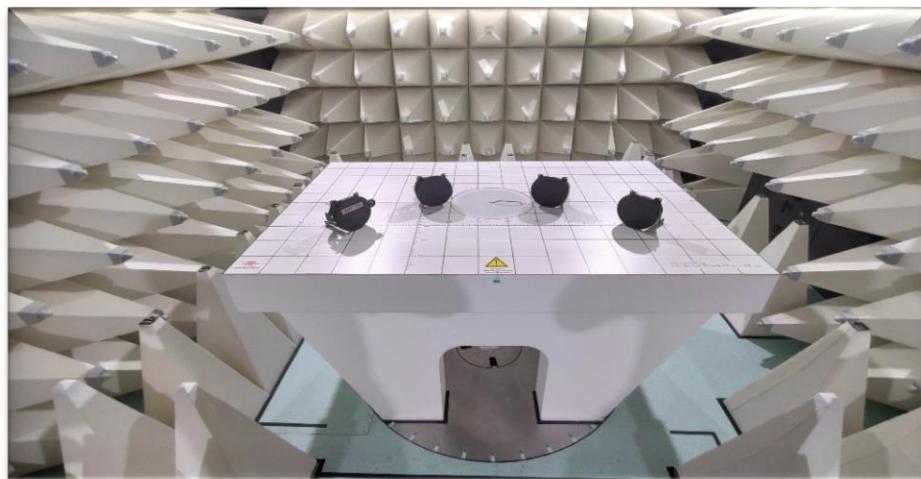


يسهم المعمل في تمكين المصدررين المصريين من الوفاء بالاشتراطات البيئية الصارمة للأسواق الدولية، خاصة في قطاعات الغزل والنسيج والملابس والجلود، وتقليل مخاطر رفض الشحنات أو إيقاف التعامل مع سلسل الإمداد العالمية، بما يدعم استدامة الصادرات المصرية ويعزز قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية.

٣. إنشاء معمل اختبارات التوافق الكهرومغناطيسي (EMC)



يختص المعمل بإجراء اختبارات التوافق الكهرومغناطيسي للأجهزة الكهربائية والإلكترونية وفق أعلى المعايير الدولية، لضمان سلامة التشغيل ومنع أي تداخل كهرومغناطيسي بين المعدات، بما يعزز موثوقية المنتجات المصرية في الأسواق العالمية. ويأتي تجهيز المعمل باستثمار مبدئي يقدر بـ ٤ مليون يورو، مع مراعاة أحدث التقنيات لضمان دقة وكفاءة الفحص.



يسهم المعمل في تمكين المصدررين من إجراء اختبارات التوافق محلياً، مما يقلل الاعتماد على معامل خارجية، ويخفض الزمن والتكلفة اللازمة للتأهيل الفني للمنتجات، ويعزز سرعة نفاذ الصادرات المصرية للأسواق الدولية التي تشترط مطابقة EMC، بما يزيد من تنافسية المنتجات المصرية ويفضّل التزامها بالمعايير الدولية.



٤. إنشاء معمل أدوات الطهي والمائدة



يختص المعمل بفحص أدوات الطهي والمائدة الملمسة للغذاء، للتحقق من سلامتها الكيميائية والهجرة العنصرية وفق المواصفات القياسية المعتمدة، مع مراعاة أعلى معايير السلامة والصحة الغذائية الدولية. ويأتي تجهيز المعمل باستثمار مبدئي يقدر بـ ٨ مليون جنيه، يشمل أحدث الأجهزة والمعدات المعملية لضمان دقة وكفاءة الفحوصات.



يساعد المعمل المصدرین في قطاع أدوات المائدة على إجراء اختبارات السلامة والهجرة الكيميائية محلياً، مما يقلل الاعتماد على معامل خارجية، ويخفض زمن وتكلفة تأهيل المنتجات قبل التصدير، ويعزز فرص قبول المنتجات المصرية في الأسواق الدولية، ويزيد من تنافسيتها، ويضمن الالتزام بالمعايير الصحية والفنية المطلوبة عالمياً.

٥. إنشاء معمل IP للأجهزة الكهربائية ووحدات الإضاءة



يختص المعمل بإجراء اختبارات درجات الحماية (Ingress Protection) للأجهزة الكهربائية ووحدات الإضاءة، للتحقق من مقاومتها للغبار والمياه وفق أعلى المعايير الدولية، بما يضمن سلامة وكفاءة التشغيل في مختلف الظروف البيئية، ويعزز موثوقية المنتجات المصرية في الأسواق العالمية، يعد المعمل جزءاً أساسياً من استراتيجية الهيئة لدعم جودة وسلامة المنتجات قبل التصدير، وضمان التزامها بالمعايير الفنية المطلوبة دولياً.

يساعد المعمل المصدرين على استيفاء اشتراطات درجات الحماية محلياً، مما يقلل الحاجة إلى الفحوصات الخارجية ويخفض الزمن والتكلفة المرتبطة بالتصدير، ويعزز سرعة نفاذ المنتجات المصرية للأسواق الدولية، ويدعم قدرتها التنافسية، ويضمن التزامها بالمعايير الفنية والصناعية المطلوبة، مما يزيد من ثقة المستوردين والشركاء التجاريين في جودة المنتجات المصرية.



٦. زيادة مجالات اعتماد الاختبارات طبقاً للمواصفة ISO/IEC 17025:2017



تعمل الهيئة على توسيع نطاق اعتماد معاملها بما يقارب ٣٠٠ اختبار جديد وفق المواصفة الدولية ISO/IEC17025:2017، ليصل إجمالي الاختبارات المعتمدة إلى نحو ٤٥٠٠ اختبار بنهاية ٢٠٢٦ ، مما يعكس التزام الهيئة بأعلى معايير الجودة والدقة في نتائج الفحص المعملية، ويعزز قدرة المعامل على تغطية مختلف القطاعات الصناعية والتجارية.



يسهم التوسيع في الاعتماد الدولي في تمكين المصدرین من الحصول على نتائج فحص معترف بها عالمياً محلياً، مما يقلل الحاجة لإرسال العينات لإعادة الاختبارات بالخارج، ويخفض الزمن والتكاليف المرتبطة بالتصدير، ويعزز سرعة نفاذ المنتجات المصرية للأسواق الدولية، ويرفع تنافسية الصادرات ويزيد من ثقة الشركاء التجاريين في جودة المنتجات المصرية بنهاية ٢٠٢٦ .

٧. تنمية القدرات البشرية



تسعى الهيئة إلى تنفيذ مجموعة شاملة من البرامج التدريبية المتخصصة، تشمل مجالات إدارة المخاطر، الممارسات الجيدة للتصنيع، الممارسات المخبرية الجيدة (GLP)، برامج متعددة لمواصفات ISO، تقييم المخاطر الهندسية، التحليل микروببيولوجي، تقدير الالايقين، المعايرة، المتطلبات العامة للتحقق والمصادقة، واختبارات الكفاءة الفنية. كما تشمل برامج مبتكرة في مجالات الذكاء الاصطناعي، التميز المؤسسي، صناعة قادة المستقبل، مهارات إدارة الوقت، الإعداد لشغل الوظائف الإشرافية، حل المشكلات واتخاذ القرار، وبرامج الحاسب.



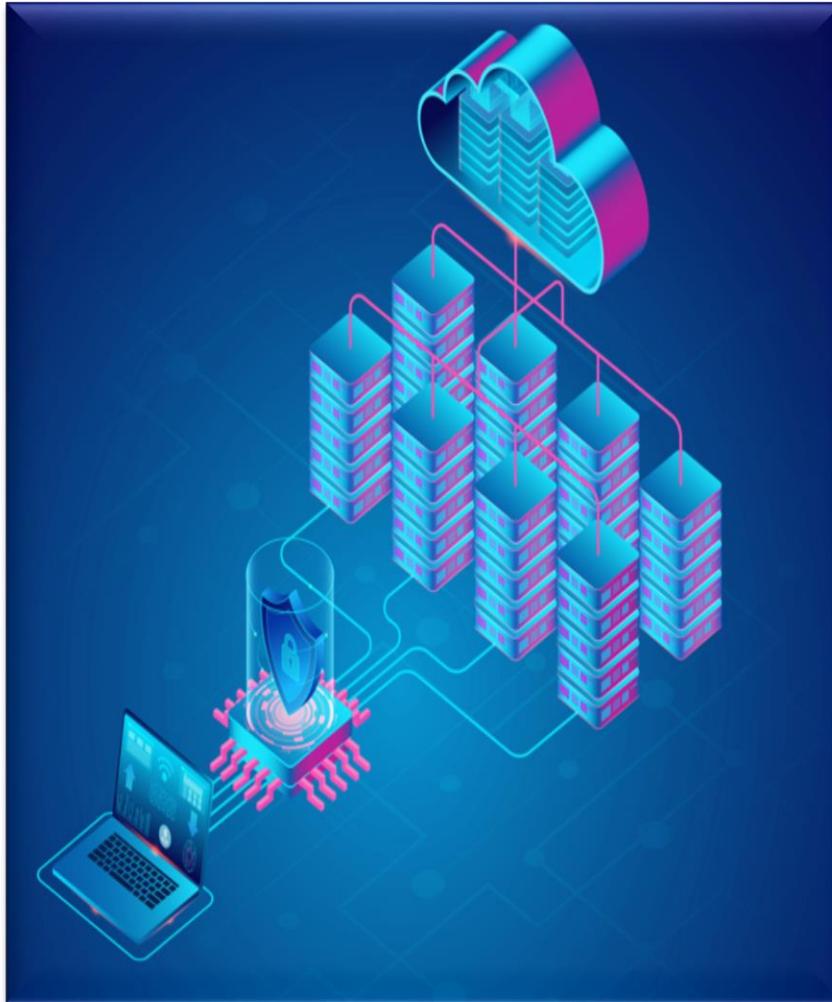
يسهم الاستثمار في تنمية الكوادر الفنية بالهيئة في:

١. رفع جودة وسرعة الفحص وإصدار الشهادات.
٢. تعزيز القدرة على التعامل بكفاءة مع متطلبات الأسواق الدولية.
٣. تقديم خدمات أكثر احترافية ومرنة للمصدرين، بما يعزز تنافسية المنتجات الوطنية على الصعيد العالمي.



٨. تطوير قواعد البيانات والتطبيقات الرقمية

تعمل الهيئة على تحديث قواعد البيانات وربط التطبيقات الرقمية بشكل متكامل يدعم تبادل البيانات والمعلومات بين جميع الجهات المعنية.



يسهم هذا التطوير في تبسيط الإجراءات، وتسريع تدفق المعلومات، وتقليل زمن إنجاز معاملات الفحص وإصدار الشهادات، مما يؤدي إلى خفض الأعباء الإجرائية على المصدرین وتحسين تجربتهم. كما يعزز هذا التكامل الرقمي قدرة الهيئة على رصد ومتابعة حركة الصادرات والواردات بشكل آني، واتخاذ القرارات الرقابية والاستراتيجية المبنية على بيانات دقيقة وموثوقة، مما يعظم أثر الهيئة في دعم التجارة الوطنية وتحفيز بيئة أعمال أكثر كفاءة وشفافية.



٩. التسجيل بهيئة التقىيس الخليجي (GSO)

تسعى الهيئة إلى التسجيل لدى هيئة التقىيس الخليجي (GSO) في عدد من المجالات ذات الأولوية التصديرية، تشمل (الأجهزة المنزلية ذات الجهد المنخفض، ولعب الأطفال، وأدوات ترشيد استهلاك المياه)، وذلك في إطار دعم تنافسية المنتج المصري ومواءمته مع المتطلبات الفنية المعمول بها بدول مجلس التعاون الخليجي.

ويهدف التسجيل إلى تيسير نفاذ الصادرات المصرية إلى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تمكين إصدار شهادات مطابقة معترف بها خليجيًا فور استكمال إجراءات التسجيل، بما يسهم في تقليل الإجراءات المتكررة، وخفض تكاليف التوافق الفني على المصدرین، وتسريع دخول المنتجات المصرية إلى الأسواق الخليجية.

كما يعكس هذا التوجه حرص الهيئة على تعزيز الاعتراف المتبادل بنتائج الفحص والتقييم، ودعم الصادرات غير البترولية، ورفع القدرة التنافسية للمنتج المصري إقليميًّا.





١٠. زيادة مجالات التسجيل بمنصة سابر السعودية

في إطار دعم نفاذ الصادرات المصرية إلى الأسواق الإقليمية، تم تجهيز واستكمال ملفات الاعتماد للتسجيل بمنصة سابر، بعدد من اللوائح الفنية وهي (مواد البناء "الجزء الأول والخامس"، أدوات ترشيد استهلاك المياه، لعب الأطفال، المواد الغذائية، والأجهزة المنزلية ذات الجهد المنخفض).

ويسهم التوسيع في مجالات التسجيل بمنصة سابر في تسريع وتقليل زمن وتكلفة إجراءات المطابقة وإصدار شهادات المطابقة اللازمة لدخول السوق السعودي، بما يحد من الازدواجية في الفحص والاختبار، ويُخفف الأعباء الفنية والمالية عن المصدررين.

كما يعزز هذا التوجه من الاعتراف بنتائج التقييم الصادرة محلياً، ويرفع مستوى الثقة في جودة وسلامة المنتجات المصرية، ويدعم زيادة تنافسية الصادرات المصرية في السوق السعودي، باعتباره أحد أكبر وأهم الأسواق الاستيرادية في المنطقة، بما يسهم في توسيع الحصة السوقية للمنتج المصري وزيادة الصادرات غير البترولية.





11. إعتماد وحدة التحقق والمصادقة البيئية من قبل الهيئة الإيطالية للاعتماد



يأتي العمل على اعتماد وحدة التحقق والمصادقة البيئية من قبل الهيئة الإيطالية للاعتماد (ACCREDIA) في إطار تعزيز منظومة التحقق من الالتزام بالمتطلبات البيئية والمعايير الدولية ذات الصلة بالاستدامة، بما يشمل أنظمة الإدارة البيئية، والتحقق من البيانات البيئية، وتقارير الاستدامة، والانبعاثات، وفقاً للمواصفات والمعايير المعترف بها دولياً. ويُعد هذا الاعتماد أحد أرفع مستويات الاعتراف الدولي بكفاءة ونزاهة جهات التحقق والمصادقة. الأثر الإيجابي.

حيث يسهم في تعزيز المصداقية والاعتراف الدولي بنتائج التحقق والمصادقة البيئية الصادرة محلياً، ويمكن المنشآت المصرية من الوفاء بالاشتراطات البيئية للأسوق الأوروبية والدولية دون الحاجة للاستعانة بجهات أجنبية، بما يؤدي إلى خفض التكاليف وتسريع إجراءات القبول.

كما يدعم نفاذ الصادرات المصرية إلى الأسواق التي تشترط التحقق البيئي، ويعزز التوافق مع سياسات الاستدامة والاقتصاد الأخضر، ويرفع القدرة التنافسية للمنتج المصري، بما ينعكس إيجاباً على جذب الاستثمارات وتحسين الصورة البيئية للصناعة الوطنية.



سبل التواصل مع الهيئة

facebook: G.O.E.I.C1971



Scan QR Code



FOLLOW US



Mackes

